

قانون العرض في السوق تعكس الطبيعة المعقدة لديناميات الاقتصادية، حيث لا تتبع جميع الحالات القاعدة العامة التي تنص على أن العرض يزداد مع ارتفاع الأسعار. من بين هذه الاستثناءات تجد السلع الفاخرة التي قد يكون الطلب عليها ثابتاً أو متزايداً بغض النظر عن ارتفاع الأسعار في مثل هذه الحالات، تكون الشركات أكثر ميلاً لرفع الأسعار، لكنها لا تزيد من كميات العرض بنفس النسبة، حيث يعتبر المستهلكون هذه السلع رموزاً للرفاهية أو المكانة الاجتماعية. فإن الظروف الاقتصادية المضطربة يمكن أن تؤدي إلى سيناريو مختلف تماماً. قد يرتفع سعر السلع بشكل كبير بسبب نقص العرض، مما يؤدي إلى عدم توازن بين العرض والطلب المستهلكون نتيجة لذلك، يتجهون إلى السوق السوداء للحصول على السلع المطلوبة، مما يعزز الفكرة بأن السعر المرتفع قد لا يقابل زيادة في العرض الرسمي. الأزمات والكوارث الطبيعية تلعب دوراً محورياً في تعطيل العرض. فعندما تتعرض الشركات للأزمات مثل الزلازل أو الفيضانات، تتأثر سلسلة الإمداد بشكل كبير، مما يؤدي إلى تقليل العرض رغم أن الأسعار قد ترتفع نتيجة للطلب المتزايد في مثل هذه الحالات قد تجد الشركات نفسها غير قادرة على تلبية الطلب، مثل زيادة أسعار المواد الخام أو الأجور، تظهر هذه الاستثناءات أن هناك عوامل متعددة ومعقدة تؤثر على العرض بجانب السعر، فإن دراسة هذه الاستثناءات تساعد في تقديم رؤية أعمق لكيفية عمل الأسواق